المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/11/2014

من بينهم نبيلة التبر، ومريم بوعياد عضوتي المجلس الوطني لحقوق الانسان:

سفارة المغرب في واغاداغو تؤمن التحاق مجموعة من المغاربة بطائرة الخطوط الملكية المغربية المتجهة نحو الدار البيضاء

10.848/20

يوسف هناني

علمت «الاتحاد الاشتراكي» أن سفارة المغرب في عاصمة بوركينا فاسو، واغاداغو، تمكنت اول أمس الأحد من إجلاء كل من نبيلة التبر، ومريم بوعياد عضوتي المجلس الوطني لحقوق الانسان وعدد من أبناء الجالية المغربية المتواجدة في بوركينا فاسو نحو المغرب كإجراء استباقي قبل أن يتازم الوضع ويفرض حظر التجوال.

وكشف مصدر دبلوماسي رفيع المستوى، أمس الاثنين أن فرحات بوعزة، سفير المغرب بواغادوغو سهر شخصيا على تامين الطريق المؤدية إلى مطار المدينة، وإعطاء الضوء الأخضر لأطر السفارة المغربية لنقل المواطنين المغاربة في عدد من السيارات نحو طائرة الخطوط الملكية المغربية التي وصلت منتصف ليلة الاثنين/ الثلاثاء إلى مطار محمد الخامس . الدار البيضاء.

وأوضح فرحات بوعزة، سفير المغرب بواغادوغوو في حديث لـ«الاتحاد الاشتراكي»، أن عملية الإجلاء، التي ضمت كلا من نبيلة التبر، ومريم بوعياد عضوتي المجلس الوطني لحقوق الانسان وعدد من المواطنين المغاربة الذين عبروا عن رغبتهم في الالتحاق بالأراضي المغربية، تمت في ظروف جيدة ودون أدنى اشتباكات.

وأوضح الدبيلوماسي المغربي أن مصالح السفارة المغربية في بوركينافاسو – التي تابعت تطورات الوضع والمظاهرات واعمال الشغب، التي عرفتها واغادوغو ردا على مشروع مراجعة لمادة من الدستور من شانها السماح للرئيس بليز كومباوري بولاية رئاسية ثالثة – تكفلت بجميع المغاربة في بوركينافاسو الذين لجاوا إليها في حدود إمكانياتها.

وأضاف فرحات بوعزة أن سفارة المغرب في بوركينافاسو، في تواصل مستمر مع أبناء الجالية المغربية، الذين لا يتجاوز عددهم مائة شخص من بينهم أطر موسمية في ثلاث شركات مغربية في عدد من مناطق البلاد، مشيرا الى ان مصالح السفارة دعت المواطنين المغاربة إلى التحلي بالحيطة والحذر الى حين استقرار الوضع الأمني في البلاد.

وقد رافق كل من نبيلة التبر، ومريم بوعياد عضوتي المجلس الوطني لحقوق الانسان، اللتين تمت محاصرتهما لمدة وجيزة من قبل متظاهرين الخميس الماضي في أحد الفنادق واغادوغو، قبل نقلهما إلى مقر إقامة السفير، رافقهما على متن رحلتهما نحو الدار البيضاء، عدد من المواطنين المغاربة والفرنسيين أيضا.

مسيرة الحقوقيين بالرباط تمر دون تضييق وتطالب الدولة بالتعامل الجدي مع مطالبها

شددت على ضرورة التنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

7366/1-h

■ فتن العفاني

في جو كست فيه غيمة رمادية سماء الرباط وكأنها تعلن تضامنها مع ضحايا ماضي سنوات الرصاص، صدحت، صباح أول أمس الأحد بالرباط، حناجر عشرات الضحايا والحقوقيون أعضاء هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بينهم ضحايا احداث يونيو 1981 وجنود وضباط هرمومو ضحايا انقلاب 1971، ومجموعة انتفاضة 1973.

ففي مسيرة حملت ثلاث شعارات " من أجل عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، و"من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان"، و"من أجل حماية الحق في التنظيم والتعبير السلمي" طالب الضحايا والحقوقيون بالتنفيذ الكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واستجلاء الحقيقة كاملة في الملفات العالقة، ودعوا إلى إصلاح العدالة والسياسة الأمنية، وإلى وضع إستراتيجية وطنية تضع حدا للإفلات من العقاب.

مسيرة الطيف الحقوقي بمختلف مكوناته الحقوقية واليسارية وعدد من الفاعلين السياسيين والنقابيين ومجموعة من ضحايا سنوات الرصاص الباقين على قيد الحياة والذين مكنتهم حالتهم الصحية من التنقل إلى مدينة الرباط، جرت في مناخ يطبعه حالة التشنج التي تميز هذه الأيام العلاقة بين مكونات الحركة الحقوقية ووزارة الداخلية على خلفية التصريحات التي اطلقها الوزير محمد حصار في حق الجمعيات الحقوقية.

بيد أن هذا التشنج لم يحل دون مرور أطوار المسيرة التي انطلقت، على الساعة العاشرة صباحا، من ساحة باب الأحد في اتجاه ساحة محمد الخامس وسط العاصمة، في جو سلمي عادي، إذ، وخلافا لما كان متوقعا، لم يطلها المنع الذي امتد للعديد من أنشطة الهيئات الحقوقية مؤخرا من بينها أنشطة لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

فالقوات العمومية بالزي الرسمي بمحيط البرلمان لم تحرك ساكنا، وهو ما يفيد بأن السلطات تريد التأكيد على أن تأزم العلاقة بينها وبين الحركة الحقوقية كان سحابة صيف انقشعت إلى غير رجعة، وأنها تسعى لتصفية الأجواء، وتهيئ الأرضية لعقد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش في ظروف يطبعها التصالح، على أساس شعار "لا يفسد الاختلاف للود قضية".

المسيرة التي أصبحت تقليدا حقوقيا لم تغب عنها رغم ذلك شعارات تندد بالتضييق الذي طال نشطاءها خلال الأيام الأخيرة، وتجديد الدعوة بالتعامل الجدي للدولة مع مطالب الحركة الحقوقية التي تسعى إلى جعل المغرب الذي يعد عضوا في مجلس حقوق الإنسان الأممي، ومنضويا في العديد من العهود والاتفاقيات الدولية، وطرف نموذجيا في الاستجابة للآليات الأممية الخاصة، يعمل على ملاءمة ترسانته القانونية الوطنية مع مقتضيات المواثيق الدولية ذات الصلة.

هذا وفي ختام المسيرة التي اختار المنظمون أن تكون رمزية، والتي تقدم صفوفها أعضاء هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تتكون من العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وجمعية عدالة والهيئة المغربية لحقوق الإنسان ومنتدى بدائل المغرب، وعائلات وأبناء ضحايا أحداث يونيو 1981، وضحايا مجموعة انتفاضة 73 وضحايا أحداث هرمومو، كانت الشعارات تعلو وتنخفض حسب كل فئة من هذه الفئات. فبالرغم من كون المسيرة كانت محكمة التنظيم، وكان حقوقيون يصدحون بالشعارات التي اتفق على أن يرددها جميع المشاركين، كان بعض الضحايا المشاركين، خاصة من أعضاء مجموعة " هرمومو 71"، تطالب بتعجيل تنفيذ المقررات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة القاضية بالإدماج الاجتماعي، معبرين بذلك عن امتعاضهم واحتجاجهم على التماطل والتسويف الذي لازال يعرفه تدبير ملف الانتهاكات الجسيمة خاصة في الشق المتعلق بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية.

هذا وفي النداء الذي تلاه في ختام هذه المسيرة، شدد رشيد كمون عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، على المطالب التي رفعها المشاركون والتي يأتي على رأسها، ضرورة واستعجالية استكمال تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وإصلاح العدالة والسياسة الأمنية، هذا مع العمل على ملاءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي يعد المغرب عضوا فيها، والتأكيد على مطلب إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بمراكز الاحتجاز، وتسوية الملفات العالقة، هذا فضلا عن مطلب تقديم الدولة لاعتذار رسمي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اقترفت في الماضي.

تقرير «هيومن رايتس» الأخير غير عادل

3/12/1

أكد رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، جواد الكردودي، أن التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة (هيومن رايتس ووتش)، غير عادل. وأوضح الكردودي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن تقرير المنظمة الحقوقية «أغفل الجهود الكبيرة التي يبذلها المغرب من أجل النهوض بوضعية حقوق الإنسان، وخصوصا تلك المبذولة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشتغل كمؤسسة وطنية، تتوفر على لجان جهوية بمختلف مناطق المملكة، بمافيها الأقاليم الجنوبية».

من جهة أخرى، اعتبر رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية أن طلب المنظمة توسيع صلاحيات بعثة المينورسو في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان «أمر غير مقبول»، لأن في ذلك «مس بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية، ولأن المغرب قادر لوحده على ضمان النهوض بحقوق الإنسان في كافة ترابه، بما في ذلك الصحراء».

وأبرز الكردودي، بالمقابل، أن جبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية ترفضان إجراء إحصاء لعدد اللاجئين في مخيمات تندوف، وذلك بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

وشدد، في السياق ذاته، على أن مخيمات تندوف، بجنوب الجزائر، تشهد تدبيرا يطبعه التعتيم الكامل على مستوى حقوق الإنسان، حيث تتسرب من حين لآخر حالات للخروقات المرتكبة هناك، مبرزا، في السياق ذاته، أن منع الأشخاص من الخروج من تندوف يعد، في حد ذاته، خرقا سافرا لحقوق الإنسان.

ندوة تناقش وضعية الإعاقة بتغجيجت كلميم

3519/2

نظم القطب الجمعوي بتغجيجت بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ندوة حول موضوع "التنمية ومقاربة الإعاقة" وذلك يوم الجمعة الماضية بقاعة الاجتماعات بالجماعة القروية تغجيجت. ويأتي تنظيم هذه الندوة في إطار مشروع "إدماج مقاربة الإعاقة في البرامج التنموية المحلية بتغجيجت"، المنجز من قبل القطب الجمعوي بتغجيجت.

وقد شارك في تأطير هذه الندوة، كل من عبد المالك ليديربي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم والبدالي غرنيط، خبير وطني في مجال الإعاقة، بالاضافة لممثل الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة كلميم السمارة، وعبد أتسلمت، رئيس جمعية نخلة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وعن محاور الندوة تطرق المتدخلون إلى ضرورة إدماج بعد الإعاقة في كافة المشاريع والمخططات التنموية التي تسهر على تنفيذها الهيئات المنتخبة، والقطاعات الخارجية بالمنطقة، كما قدموا شروحات وافية للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كما كانت الندوة مناسبة للتعرف على أهمية الأنشطة التي تقوم بها جمعية نخلة للأشخاص في وضعية إعاقة، و هي الجمعية الوحيدة بالجماعة القروية تغجيجت، المهتمة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

عبد الله القصطلي

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تحل بالسمارة

العيون: لحسن دليل

■ تستمر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، في انشطتها بالأقاليم الجنوبية، و ذلك من خلال نهج سياسة القرب من المواطن و التعريف بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، فقد نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، يوم السبت فاتح نونبر 2014 بمدينة السمارة، لقاء تواصليا مفتوحا مع كل فعاليات المدينة و السلطات المحلية و كذا المنتخبين و المجتمع المدني و ضحايا انتهاكات الماضي و كل الفئات الحقوقية، و كان على رأس الحضور عامل مدينة السمارة و كل من مدير وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية و مدير السجن.

و انطلق اللقاء بعرض تجربة اللجنة و التعريف بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مدينة مراكش بتاريخ 2014/11/27 ، و كان فرصة للحاضرين من ضحايا الانتهاكات لطرح تساؤلاتهم و انتظاراتهم. و قد قام محمد سالم الشرقاوي بالإجابة عن تساؤلاتهم وأكد أن اللجنة منفتحة على الجميع و تتعامل مع الإنسان ككيان و ليس كأرقام و دون اي خلفيات سياسية او نزعات قبلية، و ذلك ما أكده الحضور الغفير الذي حضر هذا اللقاء الذي أكد أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، استطاعت أن تجمع مرة أخرى بين مختلف فعاليات المجتمع المدني و السياسي و الحقوقي على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية و السياسية.

و ما ميز هذا اللقاء، هو جرأة الخطاب و الحوار الذي أبدع فيه الشاب الصحراوي محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة كعادته، و هو ما نوه به كل الحاضرين، و كان خطاباً من أجل مصلحة الوطن و المواطن و من أجل الدفع قدماً لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.

لولا العفو الملكي.. كيف سيكون حال سجوننا ؟

3 نوفمبر,2014 في المنبر الحر اضف تعليق

من خلال الاطلاع على الأرقام التي صدرت عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هناك في المغرب ما يفوق من 65 ألف سجين من ضمنهم 36 ألف كان بإمكانهم ألا يكونوا محط اعتقال.. ومن خلال الدراسة التي أجراها المجلس المذكور، فإن ما يعادل نسبة 87% من المعتقلين هم في حالة اعتقال تعسفي.. وأن ما يعادل نسبة 42% من المعتقلين هم في حال اعتقال احتياطي.. من ضمنهم نسبة 40% يدانون بأقل من سنة سجنا.

وما يستدعي الانتباه من كل ما سبق الإشارة إليه هو أن إشكالية الاعتقال الاحتياطي مازالت تشكل بالنسبة للدفاع الورقة العصية التي تقف في وجهه بنوع من الغبن يلاحقه، حين لا يتوفق من تمكين زبونه المعتقل من السراح المؤقت.. لاسيما أن بعض قضاتنا مازالوا مهووسين بمسألة الأمن العام، محاولين بذلك إبعاد كل شبهة عنهم إمعانا منهم في نفس الوقت بتعسير المهمة على رجال الدفاع، خلافا لما هو معمول به في الدول المتقدمة التي تضمن بشكل متقدم حقوق المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم المجتمعية..

ويستخلص من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الاعتقال الذي يتعرض له المتسولون والمشردون والمستهلكون للمخدرات لا يحل مشكلة هؤلاء على الإطلاق، بل بالعكس فإنه يشكل بالنسبة لخزينة الدولة عبئا ثقيلا هي في غنى عنه، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات لا تحسن في شيء من أمن المواطنين بصفة عامة، وأن اتباع السياسة الجنائية حاليا لا تحسن أبدا من حال المواطنين، بل تجعلهم دوما معرضين للمجهول بفعل تأثيرات خارجية كما هو شأن ظاهرة الإرهاب التي جعلت مسألة احترام حقوق المواطن خارج التغطية، ولكن القانون الجنائي في مجمله يتطلب خبرة وحنكة تراعي بكل أمانة حقوق المواطن حتى لا يكون عرضة لكل تعسف في تفسير النصوص، والتي قد تعصف بمستقبله بشكل رهيب.. وخير دليل على ذلك هو أن مسطرة الاعتقال الاحتياطي المعمول بها في محاكمنا تطال نسبة 42% من المعتقلين، كما تم الإشارة إلى ذلك في أول المقال.

ذلك أن المرشح للاعتقال قد يتعقد أمره حين يتم إحالته على قاضي التحقيق، حيث تكون مهام هذا الأخير الاحتراز من الأفعال المنسوبة له ومدى خطورتها، في حين أنه إذا تمت إحالته مباشرة إلى جلسة الحكم وهو في حال اعتقال قد تكون حظوظه للتمتع بالسراح المؤقت واردة.. إلا أن مثل هذا التصور قلما يحدث، إذا ثبت للمحكمة أن الأفعال المنسوبة للظنين محاطة بعدة قرائن من الصعوبة بمكان إثبات عكسها، لاسيما حالة العودة في ارتكاب نفس الجرم وما إلى ذلك.

ولكن هناك حالات يكون المتهم عرضة لعدة استنطاقات لدى قاضي التحقيق في حال اعتقال، وحين يتم إحالته على جلسة الحكم، يتضح للمحكمة ألا علاقة له بالجرم المنسوب إليه ويتم إطلاق سراحه بدون اعتذار، ولا ما شابه ذلك.

وهكذا، فإنه يتعين تسجيل مسطرة حميدة يتخذها ملك البلاد في كل مناسبة، سواء تعلق الأمر بالأعياد الدينية أو الوطنية بمنحه عفوه الملكي على عدد كبير من المعتقلين على وجه المثال لا الحصر، ما يعادل 25 ألف تم العفو عنهم في عيد العرش سنة 2010، وما يفوق نصف العدد المشار إليه آنفا في نفس المناسبة لسنة 2014.

ذلك أنه تم منح العفو الملكي لما يعادل 37.000 معتقلا مقابل 65.000 القابعة في السجون مما يستنتج معه أن هناك خللا، أو يفسر أن فعالية السياسة الجنائية تستوجب المراجعة في محاولة لتخفيف العبء على خزينة الدولة ومن خلال تقليص الفوارق الطبقية، عن طريق تمكين الطبقة المسحوقة من تلمس جودة الحياة (وارتقبوا إني معكم رقيب) صدق الله العظيم.

http://alousboue.com/%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%81%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86%D9%86%D8%A7/10729

مغاربة من بوركينا فاسو يعودون للمغرب

الاثنين 03 نونبر 2014 - 21:08

قفلت نبيلة التبر ومريم بوعياد، عضوا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، عائدتيْن إلى أرض البلاد، رفقة عدد من المغاربة المقيمين في بوركينا فاسو، ليلة أمس الأحد، وذلك على متن رحلة اضطرارية للخطوط الملكية الجوية إلى العاصمة واغادوغو.

وتأتي عودة التبر وبوعياد، بمعية مجموعة من مغاربة بوركينا فاسو، بعد "الانتفاضة الشعبية" التي شهدتها عاصمة هذا البلد الإفريقي يوم الخميس الماضي، عقب اعتزام رئيس البلاد تمديد فترة رئاسته، ما دفع إلى تنحيه عن السلطة، وإعلان قائد الجيش البوركينابي توليه قيادة شؤون الدولة.

وكانت التبر وبوعياد قد تعرضتا لـ"احتجاز" ضمن زبناء أحد فنادق العاصمة واغادوغو، يوم الخميس الفائت، داخل غرفتهما طيلة أربع ساعات تقريبا، قبل أن يسمح لهما المتظاهرون الغاضبون بمغادرة الفندق دون أن يمسوهما بأذى، ليتوجها إلى إقامة السفير المغربي.

http://allpress.pro/preface/267190

http://www.hespress.com/permalink/245381.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

مسيرة حقوقية تطالب باعتذار علني عن «انتهاكات حقوق الإنسان»

الزهاري: «نشعر بالإحراج حول مشاركتنا في منتدى حقوق الإنسان في ظل حصار الجمعيات الحقوقية»

م.ي

3 - 66

على بعد أسابيع قليلة من تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمدينة مراكش، نهاية الشهر الجاري، نظمت هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أول أمس الأحد، مسيرة وطنية جابت شارع محمد الخامس بالرباط، ردد خلالها الحقوقيون شعارات تطالب باستكمال تنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والتنديد بالتضييق الذي تمارسه الحكومة عبر وزارة الداخلية على أنشطة الجمعيات الحقوقية، ما اعتبرته إساءة لصورة المغرب.

وأكدت الجمعيات الحقوقية المشاركة في المسيرة، في بلاغ لها، أن المسيرة تأتي احتجاجا على التراجعات التي عرفتها الشهور الأخيرة، والتي تستهدف الحركة الحقوقية، ومصادرة حق الجمعيات الحقوقية في استعمال الفضاءات العمومية، وكذا من أجل التنديد بالتصريحات البائدة لوزير الداخلية ليوم 15 يوليوز، ودعوة الدولة المغربية إلى تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعلى رأسها وضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب وإصلاح منظومة العدالة والسياسات الأمنية، وملاءمة القانون الوطني مع المقتضيات الدستورية الجديدة، ومع قاعدة أولوية القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن الاعتذار الرسمي والعلني للدولة والإسراع بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

هذا وأوضح محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، في تصريح لـ«الأخبار»، أن المسيرة التي عرفت مشاركة جمعيات حقوقية ولجنة الدفاع عن معتقلي «السلفية الجهادية»، ومجموعة معتقلي «هرمومو»، تأتي في ظروف دقيقة جدا، تتسم بتزايد حدة الاحتكاك بين الجمعيات الحقوقية والسلطات، وعلى رأسها وزارة الداخلية، خاصة بعد تصريح وزير الداخلية أمام البرلمان، عندما اتهم بعض الجمعيات الحقوقية بتلقي أموال من الخارج، وخدمة أجندة خارجية، وإقدام السلطات مركزيا وعلى مستوى الأقاليم، على اتخاذ قرارات منع الجمعيات من استعمال الفضاءات العمومية. وأشار الزهاري إلى أن المنع والتضييق مازالا مستمرين، وقد يعرفان بعض التطورات، متحدثا عن وجود فهم خاطئ للقانون، لأن الجمعيات الحقوقية المؤسسة بصفة قانونية لا تحتاج إلى ترخيص مسبق لتنظيم أنشطتها، وتحتاج فقط لوضع تصريح لدى السلطات المحلية. وقال الزهاري إن الحقوقيين يشعرون بالإحراج مع اقتراب موعد انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، متسائلا عن كيفية مشاركة الجمعيات الحقوقية المغربية في ظل وضعية التضييق على أنشطتها، «حتى لا نتهم بالإساءة لسمعة المغرب»، مشيرا إلى أن الذي يسيء لهذه السمعة هو الذي يحاصر الجمعيات ويقمع الحريات.

عضوتا مجلس اليزمي تعودان إلى المغرب بعد جحيم « واغادوغو »

بعد أن حوصرتا لمدة وجيزة، يوم الخميس الماضي، من قبل متظاهرين في أحد فنادق بواغادوغو، قبل أن يتم إخراجهما من الورطة، عادت السيدتين نبيلة التبر ومريم بوعياد، اللتين كانتا تشاركان في تأطير ندوة لفائدة ممثلي مؤسسات إفريقية لحقوق الإنسان، أمس الأحد، إلى أرض الوطن على متن رحلة اضطرارية برمجتها الخطوط الملكية الجوية إلى واغادوغو بعد توقيف الرحلات صوب هذا البلد الإفريقي.وكانت السيدتين، اللتين كانتا تشاركان في تأطير ندوة لفائدة ممثلي مؤسسات إفريقية لحقوق الإنسان، قد تمت محاصرتهما بالفندق الذي كانت تجري فيه أطوار الندوة، والذي كان هدفا لمتظاهرين اجتاحوا مختلف الأماكن الحساسة بالعاصمة البوركينابية طيلة اليوم الخميس 30 أكتوبر الماضي. إلا أن التنسيق الذي باشرته سفارة المغرب ببوركينافاسو، مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عجل بإنقاذ السيدتين من الورطة ووضعهما في مأمن بمقر السفارة.

http://www.febrayer.com/104413.html

التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش "غير عادل" (المعهد المغربي للعلاقات الدولية)

الرباط 03 نوفمبر 2014 /ومع/ أكد رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، السيد جواد الكردودي، أن التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة (هيومن رايتس ووتش)، غير عادل. وأوضح السيد الكردودي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن تقرير المنظمة الحقوقية " أغفل الجهود الكبيرة التي يبذلها المغرب من أجل النهوض بوضعية حقوق الإنسان، وخصوصا تلك المبذولة من قبل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي يشتغل كمؤسسة وطنية، تتوفر على لجان جهوية بمختلف مناطق المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية". من جهة أخرى، اعتبر رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية أن طلب المنظمة توسيع صلاحيات بعثة المينورسو في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان "أمر غير مقبول"، لأن في ذلك "مس بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية، ولأن المغرب قادر لوحده على ضمان النهوض بحقوق الإنسان في كافة ترابه، بما في ذلك الصحراء". وأبرز السيد الكردودي، بالمقابل، أن جبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية ترفضان إجراء إحصاء لعدد اللاجئين في مخيمات تندوف، وذلك بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص. وشدد، في السياق ذاته، على أن مخيمات تندوف، بجنوب الجزائر، تشهد تدبيرا يطبعه التعتيم الكامل على مستوى حقوق الإنسان، حيث تتسرب من حين لآخر حالات للخروقات المرتكبة هناك، مبرزا، في السياق ذاته، أن منع الأشخاص من الخروج من تندوف يعد، في حد ذاته، خرقا سافرا لحقوق الإنسان.

http://www.damirpress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%85/

http://www.menara.ma/ar/2014/11/03/1437755-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D8%B3-%D9%88%D9%88%D8%AA%D8%B4-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

خبراء وباحثون: التقرير الأخير لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" غير عادل ويجانب الحقائق

لايزال تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" حول الوضع الحقوقي بمخيمات تندوف، يثير ردود فعل الباحثين والمتخصصين في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي، وذلك بسبب تغاضيه الطرف عن الانتهاكات والتجاوزات والمضايقات التي تمارسها القيادة الانفصاليون على المحتجزين بمخيمات العار ...

وفي هذا الاطار أكد الباحث في القانون الدستوري علي الحنودي أن تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" يجانب الحقائق من منطلق انه يكيل بمكيالين، اذ في الوقت الذي يبدي "حرصه" على توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مجال حقوق الانسان رغم الجهود الحثيثة التي بذلها ويبذلها المغرب في هذا المجال تشريعا وميدانيا، فإنه يمر بشكل سطحي عما يقع في مخيمات تندوف.

وأوضح الحنودي، حسب ما اوردته و م ع، أن تقرير هيومان رايتس ووتش يتغاضى الطرف عن الانتهاكات والتجاوزات والمضايقات، التي تمارس ضد المحتجزين الصحراويين بتندوف دون حسيب ولا رقيب، حيث تصادر حقوقهم وحرياتهم في التنقل والتعبير والرأي ناهيك عن ابسط الحقوق الانسانية الاخرى.

ورأى علي الحنودي انه " من الأجدر أن توفر المنظمات الحقوقية الدولية جهودها ليس لتأخير مسلسل تسوية النزاع المفتعل في الصحراء المغربية بشتى المبررات، و تبخيس جهود المغرب في مجال حقوق الانسان في محيط إقليمي متوتر وغير مستقر، بل للوقوف بشكل دقيق على أوضاع الصحراويين المحتجزين السائدة منذ عشرات السنين في مخيمات العار وحرمانهم من ابسط الحقوق تحت رحمة حفنة من العساكر، مع رفض الجزائر باتفاق مع (البوليساريو) إحصاء ساكنة هذه المخيمات لطمس الواقع وتسويف مطالب المحتجزين الصحراويين ".

وقال الباحث إن الدعوة المغرضة لتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لمراقبة حقوق الانسان في الصحراء المغربية "خرق لمبدأ كونية حقوق الانسان وتغريد خارج سرب التوافقات الدولية الهادفة الى تعزيز الاستقرار وضمان السلم والأمان بالمنطقة" .

وأضاف أن التزام المغرب بالمواثيق والتشريعات والمعاهدات الدولية المؤطرة لمجال حقوق الانسان وأولوية المرجعية الدولية ،التي تسمو عن المواثيق الوطنية كما هو منصوص عليه دستوريا ، يعني ان المملكة متشبثة بمبدأ كونية حقوق الانسان قولا وفعلا ،كما نوه بذلك المجتمع الدولي في مختلف المحافل ،و"هو عكس قناعات أعداء الوحدة الترابية ،الذين لا يعترفون الا بقانون واحد هو قانون الغاب المتجاوز" .

وأكد أن المعايير الدولية لحماية حقوق الانسان "لا يمكن ان تطبق إلا كاملة بمنظور شمولي ودون تجزيء" وبالتالي فإن الوضع الاجتماعي والحقوقي والاقتصادي المأساوي الذي يعيش عليه المحتجزون الصحراويون يستدعي اهتمام المنظمات الدولية ،دون ان نغفل مصادرة حقهم في العودة الى ارض آبائهم وأجدادهم ،وهذا لا يمكن مقارنته مع الوضع العام بالأقاليم الجنوبية للمملكة حيث الامان والاستقرار بكل تجلياته ، وهو واقع يشهد على التضحيات التي بذلها المغرب بكل مكوناته للارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والتنموي في هذه المنطقة العزيزة على كل الشعب المغربي.

وشدد علي الحنودي على أن قوة المغرب في تلاحم كل مكوناته وتطلعه لبناء المستقبل وثبات وصحة وعدالة مواقفه ،وهو مصر وعازم على مواصلة جهوده لتحقيق التنمية في كل ربوع المملكة وضمان الحريات والحقوق ،التي تحصنه ضد الممارسات الجائرة والعدائية ،وتمكنه من تجاوز بعض الخطابات السياسوية الموسمية التي سرعان ما تنمحي بحكم الواقع.

من جانبه أكد رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، جواد الكردودي، أن التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة (هيومن رايتس ووتش)، غير عادل.

وأوضح الكردودي، في تصريح لذات الوكالة، أن تقرير المنظمة الحقوقية " أغفل الجهود الكبيرة التي يبذلها المغرب من أجل النهوض بوضعية حقوق الإنسان، وخصوصا تلك المبذولة من قبل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي يشتغل كمؤسسة وطنية، تتوفر على لجان جهوية بمختلف مناطق المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية".

من جهة أخرى، اعتبر رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية أن طلب المنظمة توسيع صلاحيات بعثة المينورسو في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان "أمر غير مقبول"، لأن في ذلك "مس بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية، ولأن المغرب قادر لوحده على ضمان النهوض بحقوق الإنسان في كافة ترابه، بما في ذلك الصحراء".

وأبرز الكردودي، بالمقابل، أن جبهة البوليساريو والسلطات الجزائرية ترفضان إجراء إحصاء لعدد اللاجئين في مخيمات تندوف، وذلك بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

وشدد، في السياق ذاته، على أن مخيمات تندوف، بجنوب الجزائر، تشهد تدبيرا يطبعه التعتيم الكامل على مستوى حقوق الإنسان، حيث تتسرب من حين لآخر حالات للخروقات المرتكبة هناك، مبرزا، في السياق ذاته، أن منع الأشخاص من الخروج من تندوف يعد، في حد ذاته، خرقا سافرا لحقوق الإنسان.

https://newhub.shafaqna.com/AR/ma/6155561

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-488906.html

الدولة ترفع التعامل مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الى مستوى الحظر التقني

نشاط للجمعية المغربية لحقوق الإنسان جرى منعه

ألف بوست–تحليل – 3 نوفمبر، 2014

أصبحت الدولة المغربية تمارس حظرا تقنيا على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من خلال المنع الممنهج لأنشطتها في أماكن عمومية وكذلك التماطل في منح الترخيص لفروعها الممتدة عبر خريطة الوطن. ويعتبر الحظر المؤقت عقابا على توجهها في التعاطي مع خروقات حقوق الإنسان في البلاد.

ومنذ شهور، يوجد توتر بين الدولة المغربية والجمعيات الحقوقية وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وكانت البداية مع وزير الداخلية محمد حصاد الذي شن خلال منتصف يوليو الماضي أعنف هجوم على الحقوقيين وصلت الى التلميح بما اعتبره خدمة أجندات أجنبية، مستدلا بأموال الدعم التي يتلقوها من الخارج.

وانتقل الوزير من توجيه الاتهامات الى المنع المتواصل لأنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في ربوع البلاد كما شمل المنع جمعيات أخرى مثل العصبة المغربية لحقوق الإنسان. وتعددت عمليات المنع المتكررة

وتجتهد الدولة المغربية في تفسير المنع قانونيا، وإن كان هذا المنع يحدث انقساما وسط الدولة نفسها والحزب المتزعم للإئتلاف الحكومي. واعتبر وزير العدل مصطفى الرميد في تصريحات يوم 24 سبتمبر الماضي المنع غير قانوني وغير مبرر وأن الجهات التي تتخذ القرار هي خارجة عن الشرعية. وهذا اتهام مباشر لوزير الداخلية محمد حصاد.

في المقابل، يتولى مسؤولون مغاربة ومنهم وزير الاتصال مصطفى الخلفي بتبرير المنع بطريقة غير ملتوية عند حديثه عن ارتفاع الترخيص للتظاهرات في مختلف مناطق البلاد.

ويبقى المثير هو أن الدولة لا تمتلك خطابا واحدا في تبرير المنع، فإذا كان وزير الداخلية محمد حصاد يشهر ورقة الأجندة الخارجية وسط البرلمان في مخاطبة الرأي العام المغربي، يبتعد إدريس اليزمي رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عن هذه اللغة في محاضراته في الخارج. ومن ضمن الأمثلة، تفادى في لقاء حقوقي في باريس بمقر العالم العربي يوم 12 أكتوبر اللجوء الى تبريرات الدولة العميقة، واستعمل ضمن الحجج أن المغرب يشهد آلاف التظاهرات واللقاءات سنويا بدون أن تتعرض للمنع.

وتدريجيا، تمنع الدولة المغربية منع أنشطة الجمعية، والمنع يتكرر واتخذ صبغة منهجية منذ يوليوز الماضي ويشمل مختلف الفروع وليس المركز فقط في الرباط، وهذا الوضع أنتج معطى وهو "ممارسة الدولة الحظر التقني" على الجمعية وهو قريب من الحظر القانوني وإن كانت اتهامات وزير الداخلية للجمعية هو بمثابة حظر قانوني غير مباشر.

http://saharascoop.com/news1803.html

http://alifpost.com/%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A

عرض فيلم "ريف ٥٨/٥٩... كسر الصمت" ببروكسل

في بلجيكا, ثقافة 10 ساعات مضت 158 زيارة

شهدت قاعة دار الثقافة بمدينة بروكسل البلجيكية مساء الخميس 30 أكتوبر، عرض الفيلم السينمائي الوثائقي : " الريف 58 – 59 .. كسر الصمت" الذي أعده المخرج طارق الادريسي، وأنتجته شركة فارفيرا فيلم بشراكة مع جمعية أوسان الثقافية والتي يرأسها الناشط الحقوقي محمد الحموش.

الفيلم الذي تابعه حشد من فعاليات الريف المغربي بالمهجر والعمدة فرونسواز شيبمان والسيد محمد العبدودي المنتدب الإداري والعديد من المتدخلين في الشأن الجهوي ببروكسل إضافة إلى المسؤولين عن المركز السينمائي بموليبيك، قدم مقاربة من زوايا متعددة لأحداث الريف غادة الاستقلال، كما قدم عينة من شهادات الانتفاضة المدنية لعامي 58-59 بالريف، وقد نشط جلسة المناقشة التي أعقبت عرض الفيلم الصحافي السابق بقناة الجزيرة لبيب فهمي.

ويذكر أن الفيلم حصل على دعم من المجلس الوطني لحقوق الانسان، والمجلس الاستشاري لشؤون الجالية ومفوضية الاتحاد الأوروبي وسفارة هولندا بالمغرب .

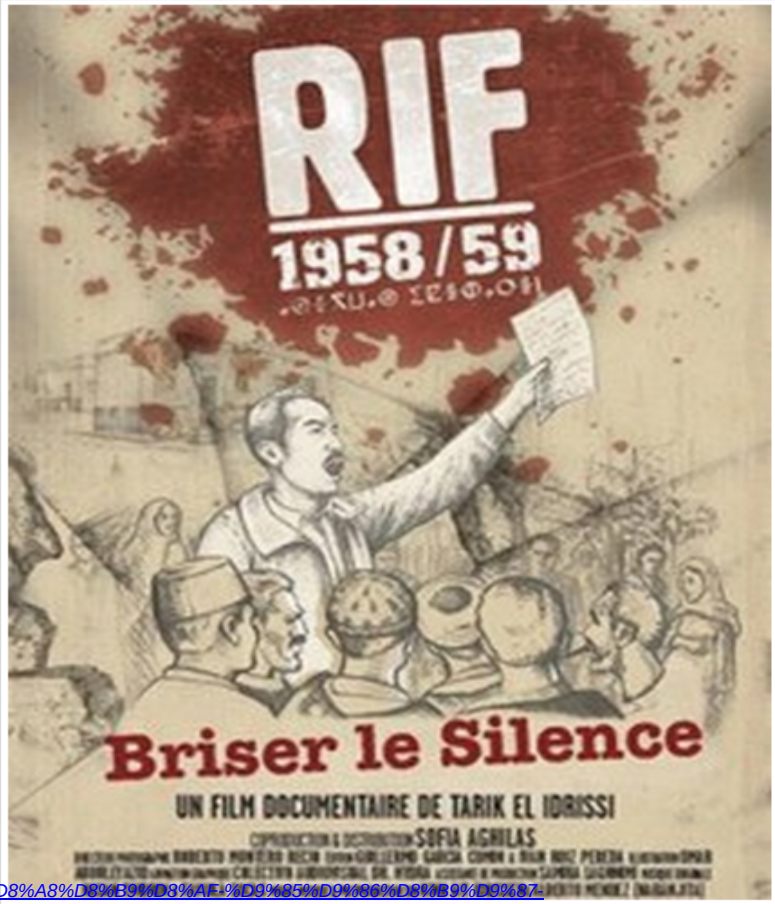

http://www.ariffino.net/2014/11/03/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85/

http://www.belg24.com/news/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%85-%D8%B1%D9%8A%D9%81-5859-%D9%83%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D8%AA-%D8%A8%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%84/

قصة " ساعة من الجحيم" عاشتها نبيلة التبر محتجزة في حمام غرفة بفندق في "واغادوغو"

أخبار المغرب 53 لاتعليقات ,slideshow بوشعيب الضبار 2014-11-04.

عاشت نبيلة التبر، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورفيقتها مريم بوعياد، لحظات من الرعب، خلال احتجازهما،مدة ساعة كاملة، في حمام غرفة في فندق وسط العاصمة واغادوغو، هربا من الجماهير الغاضبة، التي لجأت إلى السلب والنهب، بعد اندلا ع أحداث العنف مؤخرا في بوركينا فاسو.

وقالت نبيلة التبر في تصريح لموقع " مشاهد"، عبر الهاتف، بعد عودتها، إلى المملكة ، في رحلة جوية اضطرارية نظمتها شركة الخطوط الملكية المغربية، إن الخوف في تلك اللحظات سيطر عليها بشدة.

وحين سألها الموقع، ما هي الأسماء أو الوجوه، التي تراءت في بالها، والمشاعر التي خالجتها، في تلك اللحظات المشحونة بالترقب والقلق، أوضحت أن الهاجس، الذي كان يشغل تفكيرها، شيء واحد، فقط، هو: "كيف سيكون رد فعل المهاجمين الغاضبين، إذا اقتحموا الغرفة ودلفوا إلى الحمام، كيف سيتصرفون معنا، هل باستعمال العنف والخطف، أم ماذا؟".

وأضافت المتحدثة ذاتها، أن الاحتجاز الذي جمع في حمام الغرفة، 10 أشخاص من جنسيات مختلفة، (فرنسيون وسنيغاليون وموريتانيون وبوركينافاسيون)، دام حوالي ساعة من الحادية عشرة صباحا، إلى منتصف النهار، " كنا خلالها على اتصال دائم مع وزارة الخارجية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسفارة المغرب،في واغادوغو، والإدارة العامة للدراسات والمستندات،(لادجيد)، ولم يدخر الجميع أي جهد من أجل إيجاد مخرج لنا للنجاة بأنفسنا من ذلك المأزق".

واعتبرت الحقوقية التبر أنها ورفاقها الذين ظلوا محتجزين معها في الحمام بإحدى غرف الفندق ، كانوا "محظوظين"، على حد وصفها، مفسرة ذلك بكون البوركينافاسيين الذين كانوا معهم، انخرطوا في مفاوضات مع المهاجمين، "داعين إياهم ألا يمسوا الأجانب بسوء، حفاظا على سمعة وطنهم، كبلد مسالم ومتحضر، وهو ما سهل علينا المأمورية في الخروج من تلك الغرفة بسلام، دون أن يمسنا أي أذى،".

وذكرت التبر أن السفارة أرسلت لها وزميلتها بوعياد، السائق الذي أخذهما من إلى مقر إقامة السفير، "وتم السماح لنا بالخروج في هدوء، ولم يتم التعرض لنا نهائيا، ولا المس بأغراضنا وأمتعنا، وقد كنت أحمل حاسوبي الشخصي، وقيل لنا: "لستم المستهدفين"، واتضح لنا فيما بعد، أن الجماهير الغاضبة كانت تهاجم الفندق، وتحطم مرافقه، بغرض الانتقام، باعتباره في ملكية أحد أقارب الرئيس".

وليست هذه هي أول مرة تقوم فيها التبر بمهمة تأطيرية في مجال حقوق الإنسان في افريقيا، فقد سبق لها أن نظمت عدة اوراش أخرى في كل من أثيوبيا وغانا وغيرهما.

وأكدت التبر أنها كحقوقية مستعدة للعودة إلى بوركينا فاسو، إذا استقرت الأوضاع الأمنية، ودعت الضرورة إلى ذلك، لاسيما أن الندوة التي كانت مكلفة بتأطيرها في العاصمة واغادوغو، حول " المقاولة وحقوق الإنسان"، المنظمة في نفس الفندق، الذي كانت مقيمة فيه، مع زميلتها، لم تكتمل، وكان من المقرر أن يستفيد منها 25 إطارا يمثلون مؤسسات وطنية إفريقية.

للتبر طفلان (10 سنوات و6 سنين)، تركتهما في المغرب، تحت رعاية العائلة، وقالت إنها كانت حريصة على أن يتم تجنيبهما متابعة نشرات الأخبار في التلفزيون، حتى لا يكونا على علم بما يجري في بوركينا فاسو، من أحداث، تفاديا لما قد ينتابهما من خوف عليها.

وأثنت التبر بالشكر الجزيل على شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، التي قامت ، في مبادرة محمودة، بتنظيم رحلة العودة رغم أن الحدود كانت مغلقة، وأغلب الشركات الجوية أوقفت نشاطها، في مطار واغادوغو، بما فيها الشركة الجوية الفرنسية، ولذلك ضمت الرحلة جنسيات مختلفة من فرنسا وانجلترا وغيرها، إضافة إلى المواطنين المغاربة.

ولم تفت الحقوقية التبر الفرصة، بناء على ماعاشته من " ساعة في الجحيم"، إذا جاز التعبير، في بوركينافاسو، أن تؤكد في تصريحها للموقع، على أهمية الاستقرار، الذي ينعم بها المغرب، داعية المواطنين، أن يدركوا قيمة هذه الميزة، لما تمثله من ضمان لعيش في أمن وسلام.

في ختام التصريح سأل موقع " مشاهد" نبيلة التبر، عما إذا كانت تتوفر على صور من الندوة التي أطرتها في واغادوغو، لنشرها مع هذا الموضوع، فانبرت معلقة، وهي تضحك:" أي صور؟ فقد كنا نفكر فقط في كيفية النجاة والخروج في مأمن ..والحمد لله، أن الرحلة انتهت بسلام".

http://ma-chahid.com/28097/

كلميم..انطلاق الإقصائيات الإقليمية لجائزة "نائشة الفكر"

كلميم..انطلاق الإقصائيات الإقليمية لجائزة "نائشة الفكر" قراءة بتاريخ 3 نوفمبر, 2014

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان–كلميم**، السبت المنصرم، بتنسيق مع النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بكلميم وجمعية أساتذة الفلسفة مباراة لاختيار ممثلي الإقليم في جائزة ناشئة الفكر التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في لجانه الجنوبية الثلاث في نسختها الثانية .

وتدخل هذه الجائزة في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، كما تأتي انسجاما مع روح التعاون القائم بين المجلس ووزارة التربية الوطنية في مجال التربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية.

وتهدف الجائزة إلى تحسيس تلاميذ وتلميذات السنة الثانية باكالوريا بخصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي بصفة عامة.

تجدر الإشارة أن الإقصائيات الجهوية ستقام على صعيد الأقاليم التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة وهي طانطان و كلميم وسيدي افني وأسا–الزاك، وذلك من اجل إفراز أسماء طلبة الثانية باك الذين سيمثلون الجهة في المباراة النهائية التي تجمع الجهات الثلاث والتي سيتم الإعلان عن نتائجها في حفل ختامي بمناسبة الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

http://www.guelmimnews.com/?p=7224

Caravane

La Commission régionale des droits de l'Homme de Tanger et l'Université Abdelmalek Essaâdi ont organisé, samedi à Tanger, la 1ère caravane régionale des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme, avec la participation de plusieurs acteurs pédagogiques, universitaires et étudiants, tous niveaux académiques confondus. Cette manifestation s'inscrit dans le cadre de la mise en application de la convention de partenariat conclue entre les deux parties, portant sur la consolidation de l'action culturelle et scientifique dans l'enceinte universitaire, de sorte à promouvoir la culture de la citoyenneté et des droits de l'Homme.

Forum

Le 11è Forum "Taa Attaanith", prévu le 22 mars prochain à Salé, célèbrera les femmes pionnières des activités génératrices de revenu, en plein essor au Maroc. Organisé par le pôle de développement social et humain relevant de l'Association Bouregureg, en collaboration avec la chaine "Assadissa" et la Chambre de l'artisanat de Salé, cet évènement se tiendra sous le signé "La femme et les activités génératrices de revenus" en célébration de la Journée internationale de la femme.

Convention

Une convention de partenariat a été signée récemment entre le Groupe "CTM" et la Fondation Mohammed VI pour la Promotion des œuvres sociales des préposés religieux, en vertu de laquelle les affiliés de cette institution bénéficieront de remises préférentielles sur le tarif national appliqué aux voyages à bord des autocars de la société, indique un communiqué de la Fondation.

التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش "غير عادل" (المعهد المغربي للعلاقات الدولية)

الإثنين, 3 نوفمبر, 2014 - 14:12

الرباط – أكد رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية، السيد جواد الكردودي، أن التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة (هيومن رايتس ووتش)، غير عادل.وأوضح السيد الكردودي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن تقرير المنظمة الحقوقية " أغفل الجهود الكبيرة التي يبذلها المغرب من أجل النهوض بوضعية حقوق الإنسان، وخصوصا تلك المبذولة من قبل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي يشتغل كمؤسسة وطنية، تتوفر على لجان جهوية بمختلفمناطق المملكة، بما فيها الأقاليم الجنوبية".

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

Le rapport de Human right Watch est injuste (Institut)

Rabat – Le dernier rapport publié par l'organisation Human Rights Watch (HRW) est injuste, a déploré le président de l'Institut marocain des relations internationales (IMRI), Jawad Kerdoudi.

Le rapport de HRW fait litière des efforts considérables déployés par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme, à travers notamment la création du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et de ses commissions régionales, y compris celles des provinces du Sud, a-t-il expliqué dans une déclaration à la MAP, en réaction à la publication dudit rapport.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/rapport-human-right-watch-injuste-institut/

Le rapport de Human right Watch est injuste (Institut)

Rabat, 03 nov. 2014 (MAP) - Le dernier rapport publié par l'organisation Human Rights Watch (HRW) est injuste, a déploré le président de l'Institut marocain des relations internationales (IMRI), Jawad Kerdoudi. Le rapport de HRW fait litière des efforts considérables déployés par le Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme, à travers notamment la création du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et de ses commissions régionales, y compris celles des provinces du Sud, a-t-il expliqué dans une déclaration à la MAP, en réaction à la publication dudit rapport. De même, l'appel de HRW à élargir les missions de la MINURSO pour englober la surveillance des droits de l'Homme est "inacceptable", en ce qu'elle porte atteinte à la souveraineté du Royaume sur ses provinces du Sud, a relevé le président de l'IMRI, affirmant que le Maroc est capable, à lui seul, de garantir le respect des droits de l'Homme sur l'ensemble de son territoire, y compris au Sahara. M. Kerdoudi a, d'autre part, souligné que le front "polisario" et les autorités algériennes refusent de procéder à un recensement des séquestrés dans les camps de Tindouf, nonobstant les appels incessants de l'ONU à ce sujet. Les camps de Tindouf sont le théâtre d'une gestion "très opaque" des droits de l'Homme, a-t-il relevé, faisant remarquer, à cet égard, que de temps à autre, des exactions sont mises au jour. "Empêcher les personnes de quitter les camps de la honte est, en soi, une violation flagrante des droits humains", a-t-il ajouté.

http://www.menara.ma/fr/2014/11/03/1437821-le-rapport-de-human-right-watch-est-injuste-institut.html

Revue de presse quotidienne (RPQ)/ 4

MAP | 03.11.2014 | 11h30

Partager Tweeter 0 J'aime 0 g+1 0
Commenter (0)

*Akhbar Al Yaoum Al Maghribia.: - Le chef du gouvernement se vante d'avoir supprimé les subventions aux hydrocarbures. Lors d'une rencontre avec la directrice de l'Agence internationale de l'énergie, tenue en fin de semaine au siège du ministère des Affaires étrangères et de la coopération, Benkirane a défendu les choix du gouvernement en matière d'énergie, notamment la suppression progressive des subventions accordées aux hydrocarbures. "L'essentiel pour nous c'est de sécuriser l'approvisionnement en énergie, surtout que nous n'avons pas de pétrole", a-t-il dit.

- Le chef du gouvernement reprendra les sessions mensuelles des questions orales après un arrêt de plus de 4 mois. Selon des sources parlementaires, il a été convenu de consacrer cette session, qui sera tenue conformément aux dispositions de l'article 100 de la Constitution, à la question des investissements. La prochaine intervention de Benkirane à la Chambre des représentants intervient sur fond de polémique au sujet de la position du Maroc dans le classement "Doing Business" établi par la Banque Mondiale.

*Al Alam.: - Des avocats accusent le gouvernement de vouloir imposer sa vision concernant les autres pouvoirs constitutionnels. Six bâtonniers ont considéré, dans un mémorandum adressé au chef du gouvernement, que l'article 8 du projet de loi des finances 2015 vise à entraver l'exécution des jugements. Le mémorandum souligne que la non-exécution des jugements, en plus d'être le reflet d'une faillite financière et économique, attente à la sécurité judiciaire, ouvre la porte à la désobéissance vis-à-vis de l'Etat et ôte aux jugements leur caractère contraignant. Ce mémorandum a été également adressé au ministre de la Justice et des libertés, au secrétaire général du gouvernement, au président du Conseil national des droits de l'Homme, au président de l'Instance centrale de prévention de la corruption et au président de l'institution du Médiateur.

- La députée istiqlalienne Mounia Ghoulam a mis en garde contre la hausse inquiétante du taux de chômage et des indices d'une grogne sociale. La députée a également signalé, lors de la discussion du PLF 2015 devant la commission des finances et du développement économique à la Chambre des représentants, que le marché financier marocain est en train de perdre son rayonnement.

http://www.menara.ma/fr/2014/11/03/1437565-revue-de-presse-quotidienne-rpq-4.html

Les droits de l'Homme s'invitent à l'Université Abdelmalek Essaâdi de Tétouan

Le processus des droits de l'Homme au Maroc s'inscrit dans une réforme globale ayant franchi d'importantes étapes démocratiques en vue de relever les défis du présent et de l'avenir, a souligné, à Larache, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami. M. El Yazami a indiqué, dans un exposé dans le cadre du cours inaugural de la Faculté multidisciplinaire relevant de l'Université Abdelmalek Essaâdi de Tétouan, que le Maroc a initié depuis 1999 un vaste processus de réforme. Les acquis réalisés dans ce cadre consistent notamment en l'intégration des droits culturels et linguistiques dans les agendas des politiques publiques, l'ouverture de chantiers de la justice transitionnelle, la création de l'Instance équité et réconciliation (IER), l'extension de l'accès aux droits économiques et sociaux, le lancement de l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) et la révision profonde de la gouvernance territoriale, entre autres, a-t-il précisé. Le Maroc a également institué plusieurs lois et procédé à l'amendement d'autres, ce qui a permis d'élargir le domaine des droits et des libertés, a fait remarquer M. El Yazami, citant notamment le nouveau code du travail, l'incrimination de la torture et la suppression de la Cour spéciale de justice (CSJ). Il a par ailleurs relevé que la principale caractéristique de ce processus de réforme est l'adoption d'une approche participative, « ce qui a permis au Maroc de réaliser un saut qualitatif en matière de renforcement de la démocratie et de garantie des droits de l'Homme ». Ces acquis ont également permis au Maroc, a poursuivi M. El Yazami, d'ériger une nouvelle dynamique à partir de 2011 avec la création de l'Institution du médiateur et de protéger ainsi les droits des citoyens face à l'administration publique, ainsi que la création de la délégation interministérielle des droits de l'Homme et le remplacement du Conseil consultatif des droits de l'Homme par un Conseil national, outre l'adoption d'une nouvelle Constitution, véritable garant des droits de l'Homme. En dépit de l'importance de tous ces acquis, a-t-il observé, il reste encore des défis à relever en matière notamment d'éducation, de formation, de santé, d'emploi et d'intégration des jeunes dans le développement et la vie politique. L'un des premiers défis posés pour le CNDH, a-t-il ajouté, est la réalisation de l'égalité et de l'équité, la lutte contre la discrimination, le développement du système de la justice, la consécration des libertés publiques et le renforcement du cadre juridique des politiques publiques relatives à la garantie des droits des couches vulnérables. M. El Yazami a souligné la détermination du CNDH à agir pour contribuer à la lutte contre la discrimination, la violence à l'égard des femmes et l'emploi des enfants, à la réalisation de l'équité et la justice, conformément aux principes de la Constitution, à la création d'un mécanisme de lutte contre la torture, la surpopulation des prisons, outre la réflexion sur des peines alternatives et la lutte contre la maltraitance sous toutes ses formes. S'agissant de la réalité qui prévaut dans le domaine des droits de l'Homme au Maroc, M. El Yazami a fait état d'une importante prise de conscience collective à ce sujet, en appelant la société civile à accompagner ces avancées au service du développement du pays. Les acquis réalisés par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme donnent la preuve de l'efficience des réformes engagées dans le pays, qui sont fondées sur les principes universels tout en respecatant les spécificités nationales, a-t-il conclu.

http://fr.afrikinfos.com/2014/11/03/les-droits-de-lhomme-sinvitent-luniversit-abdelmalek-essadi-de-ttouan/

Forum Mondial des Droits de l'Homme ou marketing marocain?

par Michelle Decaster

Le Maroc s'est porté volontaire pour organiser le 2ème Forum mondial des Droits de l'Homme. Etait-ce pour y puiser des idées à mettre en œuvre pour tourner le dos aux vieilles pratiques de ses services de police, de l'administration pénitentiaire ou des tribunaux ou pour redorer un blason taché du sang des victimes de la répression au Maroc et au Sahara occidental ? A quelques semaines de l'évènement, c'est le flou total alors que près de 5000 participants, acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux sont attendus !

Il n'y a toujours pas de modalités d'inscription pour les associations alors qu'il est prévu que des forums se tiennent, gérés par la société civile... Par contre le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** dont le président a été nommé par le Roi, a mobilisé ses 12 Commissions Régionales pour que chacune amène 120 personnes de leur région! On ne doute pas du choix des invités et des propos qu'ils seront conseillés à tenir dans les différentes rencontres maîtrisées ou non par le pouvoir et dans les couloirs.
Alors que l'Association Marocaine des Droits de l'Homme (AMDH) est interdite de toute salle publique depuis l'été 2014 pour tenir des animations, rencontres ou formations, comment les militants marocains qui dénoncent les pratiques de torture, d'arrestations arbitraires et procès inéquitables seront-ils autorisés à tenir des rencontres, dans cette organisation totalement maîtrisée par le pouvoir ?

Comment les associations de défense des droits de l'homme sahraouies, qui n'ont jamais reçu de récépissé de déclaration des autorités marocaines malgré les procès gagnés par l'ASVDH en première instance à Agadir et en Appel à Marrakech, pourront-elles s'exprimer sur ce qui se passe au Sahara occidental sous occupation ?
Naâma Asfari et ses compagnons du groupe de Gdeim Izik ont décidé de s'inviter symboliquement à Marrakech, alors qu'ils attendent dans la prison de Salé depuis 18 mois leur pourvoi en cassation et qu'ils en sont à 4 années d'incarcération. Ils vont mener plusieurs grèves de la faim durant toute la période de ce forum et en décembre en lien avec les militants des Territoires Occupés :
· Du 6 au 8 novembre 2014 pour l'anniversaire du lancement de la "Marche Verte" et pour le 4° anniversaire du démantèlement de Gdeim Izik et de leur incarcération.

· Du 25 au 29 novembre 2014 lors du Forum Mondial des Droits de l'Homme à Marrakech
· Les 9 et 10 décembre 2014 pour la Journée Internationale des Droits de l'Homme.

Les médias seront accaparés par l'événement savamment orchestré par un Makhzen, orfèvre en la matière : Ils ont besoin de nous pour faire entendre leurs voix !

http://diasporasaharaui.blogspot.com/2014/11/forum-mondial-des-droits-de-lhomme-ou.html

Point n°66 sur la campagne de parrainage des prisonniers politiques et d'opinion au Maroc

Non, l'ASDHOM n'ira pas faire du tourisme droits-de-l'hommiste à Marrakech aux frais de la princesse

La 2ème édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH) aura lieu du 27 au 30 novembre 2014 à Marrakech avec la participation de près de 5.000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux. Le premier forum dont la conception s'inspire des forums sociaux mondiaux, a eu lieu en 2013 au Brésil.
« Le Forum mondial des Droits de l'Homme est une reconnaissance internationale des réalisations du Royaume dans ce domaine et de la vitalité des institutions nationales », a souligné le président du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, Driss El Yazami, dans une déclaration en marge du 1er séminaire international préparatoire du FMDH. La messe est dite….
L'État marocain n'a pas lésiné sur les moyens pour accueillir ce forum. Des billets d'avion sont distribués sans compter et des hôtels huppés ont été réservés pour loger les convives et ce, au moment où les citoyens marocains, dont les droits sont censés être au cœur de ce forum, sortent pratiquement toutes les semaines pour crier leur colère contre la cherté de la vie et notamment contre la hausse des factures d'eau et d'électricité.
Rien ne doit entraver l'organisation de ce « grand évènement » ; Pas même l'épidémie d'Ebola qui a, par contre, été évoquée et son drapeau agité quant à l'organisation de la coupe d'Afrique des Nations (CAN) du football que le Maroc accueillera en 2015.
Le président du CNDH, Driss El Yazami, ne se trompe pas quand, dans ses innombrables tournées mondiales, il n'arrête pas de répéter à ceux qui veulent l'entendre que l'image du Maroc sera soignée en terme de respect des droits de l'Homme.
À l'annonce de ce FMDH à Marrakech, les organisations marocaines de défense des droits de l'Homme avaient espéré que l'État marocain donne des signaux positifs et fasse des gestes forts en matière de libertés démocratiques comme la libération des prisonniers d'opinion et l'arrêt des poursuites contre syndicalistes, les journalistes, les avocats et les défenseurs des droits de l'Homme, etc.
Ceci aurait pu garantir une participation dans un climat apaisé, et ainsi donner au Maroc une chance de couper enfin avec le passé des violations.
Non seulement ces espoirs ont été déçus, mais au contraire, nous avons enregistré une volonté d'escalade contre le mouvement des droits de l'Homme. Les faits sont là et ils sont têtus. Nous vous renvoyons au point précédent (n°65) pour s'en rendre compte

- Dans son discours du 15 juillet devant la Chambre des conseillers, le ministre de l'Intérieur charge et criminalise les organisations de défense de droits de l'Homme en les traitant « d'agents de l'étranger qui cherchent à entraver l'action du pays contre le terrorisme et pour son intégrité territoriale » ;
- Plusieurs associations dont l'AMDH, la LMDDH, Amnesty International-Maroc et Freedom-Now, etc. se sont vues interdire leurs activités ;

http://solidmar.blogspot.com/

- Les procès d'opinion se sont multipliés contre les étudiants de l'UNEM, les défenseurs des droits de l'Homme, les militants du mouvement 20-Février, les syndicalistes, les Sahraouis, les enseignants, etc. Pire encore, des jugements -jugés cléments par le parquet- ont été durcis à l'encontre de plusieurs d'entre eux. C'est le cas des 35 ouvriers, syndicalistes et militants politiques de Ouarzazate dont Hamid Majdi qui, à lui seul, il est poursuivi depuis 2009 dans 9 affaires, de la jeune Wafae Charaf et Boubker El Khamlichi de Tanger qui ont vu leur peine passer respectivement à deux ans de prison ferme et un an de prison avec sursis, et des 9 enseignants de Rabat, jugés à deux ans et 4 mois après 7 mois de détention préventive, etc.
- Les conditions de détention sont exécrables et les responsables pénitentiaires les laissent pourrir condamnant ainsi des détenus à la mort comme on l'a vu avec les prisonniers politiques de l'UNEM Noureddine Abdelouahab et Mustapha Méziani et du Sahraoui Hassana Elouali

Plus généralement, et au-delà de l'opacité qui entoure l'organisation de ce FMDH, l'État marocain n'a donné aucune garantie quant à l'application des recommandations faites par l'ex-IER en 2006. S'il a signé et ratifié des traités et conventions internationaux tels que ceux concernant la torture et les disparitions forcées, ce dont nous nous félicitons, il n'en demeure pas moins qu'il n'a toujours pas déposé auprès de l'ONU les instruments pour leur mise en pratique au niveau du pays. Aucun mécanisme national de protection (MNP) n'a été mis en place au jour d'aujourd'hui.
Les quelques tentatives de dépôt de plainte pour torture et traitement dégradant et inhumain ont été balayés d'un revers de main. Le jeune Zakaria Moumni, champion du monde de boxe thaïe, ainsi que le prisonnier politique sahraoui Naâma Asfari, ont vu leurs plaintes recevoir une fin de recevoir. Les jeunes militant(e)s de l'AMDH et du mouvement 20-Février, Wafae Charaf et Oussama Housni, ont quant à eux été condamnés à des peins de prison pour s'être plaints de tortures. C'est dire que l'impunité sévit encore au Maroc et que les autorités marocaines, contrairement au discours officiel, protègent encore les responsables de crimes et exactions et ne sont toujours pas prêtes à ouvrir une page de vérité et de justice.

Nous avons malheureusement toutes les raisons de craindre que ce forum ne soit qu'une nième initiative de l'État marocain pour embellir sa façade démocratique et masquer la réalité des atteintes et violations des droits de l'Homme. L'ASDHOM refuse de donner quitus aux responsables marocains tant qu'ils ne font pas preuve d'une volonté réelle de couper avec les méthodes du passé et de faire le choix d'un État de droit. C'est pour cette raison qu'elle n'ira pas à Marrakech.

L'ASDHOM vous donne, par contre, rendez-vous le vendredi 21 novembre, à une semaine de ce FMDH, pour sa soirée de solidarité avec les prisonniers politiques et d'opinion au Maroc. Cette soirée est organisée dans le cadre de la semaine de la solidarité internationale (SSI) qui se déroule du 15 au 22 novembre. Une communication spéciale vous parviendra dès que le programme sera finalisé. Mais sachez d'ores et déjà qu'elle se fera en présence de l'écrivain et démocrate Gilles Perrault, parrain de notre campagne internationale de parrainage. Des organisations internationales des droits de l'Homme seront également associées à cette rencontre pour insuffler une nouvelle dynamique à cette campagne de solidarité.

Ce sera l'occasion pour l'ASDHOM de faire le point et un bilan chiffré de deux ans de cette campagne qui n'a cessé de gagner en visibilité et en crédibilité. Nous avons, à titre d'exemple, enregistré avec satisfaction le parrainage dernièrement de Wafae Charaf par un professeur de droit à Toulouse, par le Maire de Saint Denis (93) et par le groupe des élus communistes et républicains de la ville d'Evry (91).
Nous avons reçu d'autres informations préoccupantes concernant des procès en cours et d'autres plus joyeuses sur quelques libérations en fin de peine, notamment de prisonniers politiques sahraouis. Nous les traiterons dans le prochain point à l'occasion de la soirée du 21 novembre 2014.